

تأثيرات الانتفاضة في الاقتصاد الإسرائيلي

تقرير مرحلي

إعداد: سمير صرّاص

بدأت الانتفاضة الفلسطينية في وقت كان الاقتصاد الإسرائيلي يمر بفترة انتعاش قلّ أن عرفت إسرائيل مثله. وقد وُصفت السنة السابقة لها، أي السنة الأولى من ولاية إيهود براك (آب/أغسطس 1999 - آب/أغسطس 2000)، بأنها كانت من أفضل السنوات في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، إذ قاربت نسبة النمو الاقتصادي فيها 8٪، وسجل فيها تضخم مالي قريب من الصفر، وفائض في الميزانية الحكومية، ونمو في التصدير، وارتفاع غير مسبوق في حجم الاستثمارات الأجنبية.

ولم يمض شهر على اندلاع الانتفاضة حتى بدأت الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية تتحدث عن تأثيرات سلبية مباشرة طالت عدة قطاعات من الاقتصاد الإسرائيلي. وترافقت هذه التأثيرات مع تأثيرات سلبية عالمية أخرى، كالتباطؤ في الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي، وانهيار سوق الأسهم التكنولوجية، وارتفاع سعر النفط.

إن الأرقام والتقديرات الدورية التي تصدر عن جهات اقتصادية متعددة في إسرائيل تبين أن الانتفاضة ألحقت بالاقتصاد الإسرائيلي، حتى الآن، أضراراً فادحة، مباشرة وبعيدة المدى، وأنها ساهمت، إلى جانب تأثيرات عالمية أخرى، في إيجاد أزمة اقتصادية حقيقية في إسرائيل.

نعرض في التقرير التالي جوانب من التأثيرات الاقتصادية للانتفاضة، من خلال تتبع ما تتداوله الأوساط الاقتصادية في إسرائيل بشأن هذا الموضوع، مشيرين

إلى أن النتائج النهائية لا تزال في انتظار اكتمال المسارات والتطورات. والانتفاضة لم تتوقف بعد. ■

ميزانية الجيش

أوضح التأثيرات، على الرغم من عدم توفر أرقام تفصيلية عنها، هو طبعاً التكلفة الأمنية الباهظة. فحالة الاستنفار الأمني الشامل في الأراضي المحتلة وإسرائيل، والآلة الحربية المستخدمة في مواجهة الانتفاضة، وتجنيد أعداد كثيرة من القوى العاملة للخدمة الاحتياطية، لا بد من أن تؤدي مجتمعة إلى تضخم الميزانية العسكرية وإرهاق ميزانية الدولة. وقبل نهاية الشهر الثاني من الانتفاضة، ذكر أن الميزانية العسكرية لسنة 2001 سترفع "في إثر التدهور الأمني" بمقدار ملياري شيكل، في حين يطالب الجيش الإسرائيلي بـ 3.5 مليارات.¹

النمو الاقتصادي،

الصناعة، العمالة

كان للانتفاضة، في جملة عوامل أخرى، أثر في تباطؤ النشاط الاقتصادي في إسرائيل، وفي كبح معدل النمو الاقتصادي السنوي. وفي حين كانت توقعات وزارة المالية، التي صدرت قبيل نشوب الانتفاضة، تتحدث عن نمو بنسبة 5% لسنة 2001 (استمراراً لاتجاه النمو الذي بلغ 6% في سنة 2000)، ما لبثت الوزارة أن عدلت توقعاتها في ضوء التطورات. وفي نهاية الشهر الثاني من الانتفاضة، توقعت أن يقتصر النمو على 4%، ثم خفضت توقعاتها، في نهاية الشهر الخامس، إلى 2% - 3%.² في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ذكر تقرير خاص صدر عن وزارة المالية، ويتعلق بتأثيرات "الأحداث في المناطق" في أداء الاقتصاد الإسرائيلي، "أن تفاقم الأحداث الأمنية في البلد وهبوط أسعار الأسهم في بورصات الولايات المتحدة،

إلى جانب استمرار الأزمة السياسية، ستؤدي إلى تباطؤ ملموس في النمو [الاقتصادي] خلال السنة المقبلة.³ وذكرت نائبة رئيس الشعبة الاقتصادية في وزارة المالية، في سياق عرض التقرير، أن "الأحداث" في هذه المرحلة ستسبب خسارة في الناتج القومي بنسبة 1.5% (7 مليارات شيكل)، منها 0.5% في السنة الحالية، و1% في السنة المقبلة.³

وتوقعت وزارة المالية أن يؤدي "تدهور الوضع الأمني" وعوامل أخرى إلى مزيد من الارتفاع في نسبة البطالة، التي بلغت 9%، وذكرت أن الاقتصاد شهد عقب الحوادث الأخيرة موجة إقالات إضافية لم يقدر حجمها بعد.⁴

وفي أواخر شباط/فبراير الماضي، أدلى وزير المالية بتقديرات معدلة، توقع فيها أن يقتصر النمو الاقتصادي خلال سنة 2001 على ما نسبته 2% - 3%، وأن ترتفع نسبة البطالة إلى 9.5%. كما توقع أن تشهد حركة السياحة تراجعاً بنسبة 25%، وأن يستمر الجمود في قطاع البناء قائماً. وذهب وزير المالية إلى حد التحذير من أن "تدهور الوضع الأمني، واستمرار عدم التقيد بإطار الميزانية، سيؤديان إلى ركود اقتصادي طويل الأمد."⁵

وفي قطاع الصناعة، أشار تقرير صادر عن اتحاد الصناعيين إلى أنه طراً، منذ بداية "الحوادث الأمنية" والتباطؤ في الاقتصاد الأميركي، تراجع في النمو الصناعي والإنتاج، اقترن بصرف آلاف العمال من المصانع، وأن الصناعة تمر الآن بفترة تباطؤ.⁶ وذكر رئيس الشعبة الاقتصادية في اتحاد الصناعيين أن نسبة التراجع المتراكم في النمو الصناعي بلغت 3.4% خلال الربع الأخير من سنة 2000، وأن عدد العمال الذين فصلوا من قطاع الصناعة خلال هذه الفترة بلغ 4500 عامل (1.1% من العاملين في الصناعة).⁷

ومما لا شك فيه أن التدهور الكبير الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني كان له تأثير مباشر في الاقتصاد الإسرائيلي بصورة عامة، وفي قطاع الصناعة تحديداً، بسبب تقليص الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل. وبحسب رئيس شعبة التجارة الخارجية في اتحاد الصناعيين في إسرائيل، "هبطت مبيعات الصناعة الإسرائيلية لمناطق السلطة الفلسطينية، منذ بداية الحوادث الأمنية [خلال الأشهر الخمسة الأولى]، بنسبة 30% - 50%، أي ما يعادل 300 - 500 مليون شيكل"، وذلك بسبب "المقاطعة الفلسطينية للبضائع الإسرائيلية"، وبسبب الوضع الأمني.⁸

وقد ظهرت انعكاسات التباطؤ الاقتصادي في تقلص الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من السنة الماضية. وفي هذا الصدد ذكر المعلق الاقتصادي في صحيفة "هآرتس"، أراهام طال، "أن تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2000، أول شهرين من الانتفاضة، شهدا انحساراً في النشاط الاقتصادي يمكن وصفه بالانهيار"، وأن الناتج المحلي تقلص خلال الربع الأخير من سنة 2000 بنحو 10%.⁹ وفي حين توقع طال أن يتحسن الوضع الاقتصادي كلما "تعود" الاقتصاد الإسرائيلي واقع الانتفاضة، إلا إنه رأى أن التحسن مرهون بعوامل أخرى، وخصوصاً التباطؤ في الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي، والأزمات التي يشهدها بعض الدول كتركيا، والصعوبات التي تواجهها فروع التكنولوجيا المتطورة، بما في ذلك انهيار بورصة الأسهم الأميركية "ناسداك".¹⁰

ويجمع معظم التوقعات الإسرائيلية على أن الاقتصاد الإسرائيلي لن يخرج من الأزمة خلال سنة 2001. وفي هذا الصدد يقول يوناتان كاتس، وهو من كبار الخبراء الاقتصاديين في إسرائيل: "ستكون سنة 2001 سنة قاتمة بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي. لا يوجد سبب يدعو إلى التفاؤل. لكن هناك فرصة لأن يتحسن الوضع ابتداء من سنة 2002، إذا ما انتعشت الأسواق في العالم، واستقر الوضع الأمني في

إسرائيل. ويضيف كاتس: "إن التضافر الخطر بين التباطؤ في التجارة الخارجية والتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة، والمشكلة الأمنية، وآثارها في السياحة وفي قطاعات أخرى، تؤدي إلى الاستنتاج أنه لن يحدث تحسن قبل مضي سنة، أو أكثر."¹¹

الزراعة، البناء، العقارات

قبل نشوب الانتفاضة، كانت سوق العمل الإسرائيلية تستوعب نحو 20% من اليد العاملة الفلسطينية. وبعد نشوب الصدمات أصبح هناك نقص ملموس في اليد العاملة، ولا سيما في قطاعي الزراعة والبناء.

في أواخر آذار/مارس، قدر رئيس اتحاد منظمات المزارعين في إسرائيل الأضرار التي لحقت بالزراعة جراء النقص في العاملين في الزراعة، منذ بداية "الحوادث الأمنية"، بنحو 150 مليون شيكل، وطلب من رئيس الحكومة، أريئيل شارون، التدخل لتنفيذ قرار بجلب 2000 عامل زراعي من تايلاند لاستخدامهم في مرافق زراعية أشرفت على الانهيار، وفق قول المزارعين، بسبب التأخير في تنفيذ أعمال زراعية ضرورية.¹²

أما قطاع البناء، الذي يستوعب نسبة أعلى من العمال الفلسطينيين، فبدأ النقص فيه أشد إلحاحاً. وفي نهاية آذار/مارس، طلب المدير العام لاتحاد المقاولين من وزارة العمل منح أذونات عمل لـ 14.000 عامل أجنبي، معللاً طلبه بقوله "إن الوضع الحالي يترك قطاع البناء بلا عمال، ولذا ثمة ضرورة فورية لجلب 14.000 عامل أجنبي إضافي.... وإلا فإن قطاع البناء والبنى التحتية سيشل خلال الفترة المقبلة."¹³

وشهدت سوق العقارات، منذ الربع الأخير من سنة 2000، تراجعاً في الطلب على الشقق الجديدة. ونُسبت أسباب ذلك إلى "انعدام الثقة بالسوق، الناجم عن الحوادث الأمنية، والانتخابات، ووضع الاقتصاد."¹⁴ وقدرت مصادر مصرفية أن عدد الشقق التي بيعت خلال النصف الثاني من سنة 2000 كان أقل بنسبة 5% - 10% قياساً بالنصف الأول من السنة، الذي سجّل خلاله انتعاش قياساً بالفتريات السابقة. وتوقعت هذه المصادر أن عدد الشقق التي ستباع في سنة 2001 لن يتجاوز 80.000 شقة، قياساً بنحو 100.000 شقة كانت تباع في السنوات السابقة، أي بهبوط تعادل نسبته 20%.¹⁵

كما أدت الأزمة في سوق العقارات إلى خفض أسعار الشقق من جهة، وتقليص حركة البناء من جهة أخرى. وذكر تقرير نشر في "يديعوت أحرونوت" أن الأزمة في سوق العقارات تدفع المقاولين إلى خفض أسعار الشقق الجديدة بنحو 15% قياساً بأسعار سنة 1999 (أو بنحو 30% قياساً بأسعار سنة 1995 التي بلغت الذروة). ولخص التقرير الوضع بقوله: "إن حالة قطاع البناء قاتمة. فالأحداث الأمنية، التي أوقعت أضراراً بالاقتصاد في مجمله، كبحت اتجاه الانتعاش الذي بدأ في هذا القطاع في أواخر سنة 1999. ونقل كثيرون من المقاولين نشاطهم إلى الخارج. وكي يتخلصوا من احتياط الشقق القائم، بدأوا، بهدوء ومن دون حملات إعلانية، يخفضون الأسعار. واليوم، نتيجة وقف البناء في الكثير من الأماكن، بقي احتياط من الشقق غير المباعة يعادل نحو 15.000 شقة...."¹⁶

ويتبين أيضاً أن الأزمة امتدت إلى المستعمرات، بتأثير واضح من الانتفاضة. فقد جاء في مقالة للصحافي دانييل بن سيمون أن أول حي سكني في مستعمرة "هار حوما" [شمالي بيت لحم، بالقرب من حي غيلو الاستيطاني]، الذي يشتمل على أكثر من 2000 وحدة سكنية، والذي أوشك بناؤه على الانتهاء، لا يلاقي إقبالاً من المستوطنين،

ويضيف: "المقاولون خفضوا الأسعار، والدولة تقدم هبات، والمصارف تقدم قروضاً سكنية سخية، لكن المشتريين يفضلون الانتظار لأيام أفضل": ثم ينقل عن أحد العاملين في المستعمرة قوله: "لا يوجد أناس كثيرون يرغبون في الشراء. إنهم خائفون. لا توجد طريق التفافية، ولا يوجد أمن."¹⁷

السياحة

يتبين تأثير الانتفاضة، بصورة واضحة، في قطاع السياحة. وعلاوة على التأثير الآني المباشر، تهدد الانتفاضة بإلحاق أضرار دائمة بالاقتصاد السياحي الإسرائيلي.

كانت السياحة إلى إسرائيل شهدت ازدهاراً ملحوظاً خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2000، التي بدأت باحتفالات الألفية وتخللتها زيارة البابا لإسرائيل أول مرة، إذ ارتفع عدد السياح بنسبة 25% قياساً بالفترة المماثلة من سنة 1999. وكانت إسرائيل تتوقع أن يصل عدد السياح الإجمالي، في نهاية سنة 2000، إلى 3.2 ملايين نسمة. غير أن الربع الأخير من السنة شهد تراجعاً حاداً في حركة السياحة بلغت نسبته 50%، وتوقف عدد السياح الإجمالي عند 2.69 مليون نسمة. وتقدر ليئورا فروخت، التي أوردت هذه الأرقام في مقال نشرته في *Jerusalem Post* الخسارة في عدد السياح بنصف مليون نسمة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة.¹⁸ وهناك تقديرات أخرى، لكن على الرغم من تفاوتها، تتفق جميعها على أن الخسارة، لا تقل عن مئات الآلاف من الشيكلات.¹⁹

استمر اتجاه الهبوط في حركة السياحة مع تصاعد الانتفاضة، وأخذ أثرها الاقتصادي المتراكم يظهر في سائر فروع القطاع السياحي. وبلغت حصيلة الأشهر الخمسة الأولى، بحسب معطيات وزارة السياحة (تشرين الأول/أكتوبر 2000 - شباط/فبراير 2001) تراجعاً في عدد السياح بنسبة 44% قياساً بالفترة المقابلة من

السنة الماضية، وخسارة نحو 3 مليارات شيكل (مليار دولار بحسب مصادر أخرى)، وإقالة 12.000 شخص من العاملين في فرع الفنادق، ونحو 12.000 شخص من العاملين في فرع خدمات الضيافة والمأكل.²⁰

ويتبين حجم الضرر أيضاً من المعطيات التي تنشر عن فرع الفنادق. وتفيد معلومات نشرت عن الربع الأول من سنة 2001 أن الطلب على الغرف سجل انخفاضاً بنسبة 55.4% قياساً بالفترة الموازية من سنة 2000. وبلغ إجمالي عدد ليالي المبيت في الفنادق خلال هذه الفترة 1.194.000 ليلة، في مقابل 2.673.000 ليلة خلال الربع الأول من سنة 2000. وقدر اتحاد الفنادق أن مردود الفرع انخفض بنحو 400 مليون شيكل قياساً بالربع الأول من السنة الماضية.²¹

ونظراً إلى اعتماد حركة السياحة على التنظيم المسبق والتخطيط طويل الأمد، فقد أثرت الانتفاضة في خطط الشركات السياحية الكبرى العاملة في تنظيم الرحلات إلى إسرائيل. وذكرت صحيفة "هآرتس"²² أن القيمين على تنظيم السياحة الوافدة إلى إسرائيل قلقون منذ الآن على مصير السياحة سنة 2002، لأن شركات التعهدات الكبرى والمنظمات الدينية المسيحية التي تقرر وجهة السياح تبرمج رحلاتها سلفاً لعدة سنوات، وتوظف في ذلك مئات الآلاف من الدولارات. ويرى رئيس مكتب منظمي السياحة الوافدة الإسرائيلي، شموئيل ميروم، أن "الجميع يعتقد أن هذا ليس الوقت الملائم للاستثمار في السياحة في إسرائيل. ومع الأسف، بات واضحاً منذ اليوم أن سنة 2001 ستشهد تراجعاً في السياحة بنسبة 60% قياساً بسنة 2000."²³

هذا الوضع دفع إدارة التسويق في وزارة السياحة إلى رصد نصف ميزانيتها للتسويق لسنة 2001، أي ما يعادل نحو 45 مليون شيكل، لدعم شركات التعهدات التي تنظم السياحة إلى إسرائيل، كي لا تشطب إسرائيل من مرامجها. وقد صرح رئيس

إدارة التسويق في وزارة السياحة أنه "إذا استمر الوضع الحالي فترة طويلة، فإن البنى التحتية التسويقية ستدمر، وسنضطر إلى أن نبدأ من البداية."²⁴

وعندما تولى رحبعام زئيفي وزارة السياحة في حكومة أريئيل شارون، بادر إلى الطلب من طاقم مكتبه إجراء تقييم جديد لوضع صناعة السياحة في ضوء "الأزمة الأمنية"، وصرح أن طلبه هذا "كان بسبب أن الأمر لا يتعلق بأزمة عابرة، كما كان يؤمل في البداية"، وبأنه "حتى لو حدث تحسن بارز في الوضع الأمني فإن ذلك لن يؤدي إلى تغيير مهم في نشاط قطاع السياحة الوافدة خلال هذه السنة."²⁵ وطلب زئيفي إنشاء آلية تعويضات للأعمال في قطاع السياحة، إضافة إلى المساعدة الحكومية التي قدمت للقطاع في فترة سلفه في المنصب، "بهدف تمكين قطاع السياحة من البقاء."²⁶

الاستثمارات الأجنبية

سُجِّل في سنة 2000 ارتفاع غير مسبوق في حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، إذ بلغت قيمتها الإجمالية 11.4 مليار دولار. وشكل ذلك ارتفاعاً بنسبة 27٪ عن سنة 1999، التي بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية خلالها 9 مليارات دولار، وكان تتويجاً لاتجاه إيجابي خلال فترة 1997 - 2000، وبنتيجه بلغ مجموع الاستثمارات، بحسب معطيات بنك إسرائيل، 32.9 مليار دولار.

غير أن التأثيرات السلبية للانتفاضة ظهرت بوضوح في الربع الأخير من سنة 2000. فبحسب معطيات قسم مراقبة العملة الصعبة في بنك إسرائيل، "تسببت الاضطرابات في المناطق والأزمة السياسية خلال الربع الأخير من سنة 2000 بهبوط حاد في الحجم الصافي للاستثمارات الأجنبية. فخلال تشرين الأول/أكتوبر - كانون

الأول/ديسمبر، بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل 1.6 مليار دولار، في مقابل 3.37 مليارات دولار خلال كل من الأرباع الثلاثة الأولى من السنة.²⁷

وتتخوف الدوائر الاقتصادية الإسرائيلية من وصول الأزمة إلى قطاع التكنولوجيا المتطورة نتيجة تزعزع الثقة لدى المستثمرين. وقد نما هذا القطاع بصورة متسارعة خلال السنوات الأخيرة حتى بات يشكل 20% من الناتج المحلي، ويوظف نحو 195.000 نسمة.²⁸ ويعتبر قطاع التكنولوجيا المتطورة المسؤول الرئيسي عن الازدهار الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي ككل خلال السنوات العشر الماضية، وعن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وتعد نسبة الاستثمارات في هذا القطاع من أعلى النسب في العالم. وقد تأثرت صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية بالأزمة التي شهدتها بورصة الأسهم الأميركية "ناسداك"، وبانخفاض أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتطورة. وشهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير إغلاق الكثير من شركات التكنولوجيا المتطورة، وفصل الكثيرين من العمال في هذا القطاع.²⁹

وقد عبر بنك إسرائيل، في وقت مبكر، عن قلقه إزاء التأثير المحتمل للانتفاضة في هذا القطاع، وفي الاقتصاد الإسرائيلي بصورة عامة. وصرحت مديرة دائرة العملة الصعبة في بنك إسرائيل: "إذا تفاقمت الحوادث الأمنية، فمن المتوقع أن يلحق الضرر أيضاً بالقطاع المالي، وأن يحدث تراجع في تدفق رؤوس الأموال لفروع التكنولوجيا المتطورة (Hi-Tech)، الأمر الذي سيسبب ضغوطاً على سوق العملة الصعبة وسوق الأسهم وانخفاضاً في سعر صرف الشيكال."³⁰ كذلك توقعت مديرة دائرة العملة الصعبة أن يلحق ضرر فادح بصناعة التكنولوجيا المتطورة جراء تقلبات أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتطورة في بورصة الأسهم الأميركية "ناسداك"، الأمر الذي من شأنه أن يخفف تدفق الاستثمارات في هذا القطاع، وأن يوجد صعوبات في نشاط الشركات

العاملة فيه، وأشارت إلى "ظهور بوادر لهذا التأثير في تدني الاستثمارات الأجنبية في بورصة تل أبيب، وهبوط أسعار الأسهم الإسرائيلية."³¹

علاوة على ذلك، تتخوف أوساط بنك إسرائيل من "هروب" الاستثمارات الأجنبية، ومن الانعكاسات المحتملة لمثل هذا التطور على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ركز بنك إسرائيل على هذا الجانب في تقريره عن الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل سنة 2000. ووصف أحد المعلقين الاقتصاديين في "يديعوت أحرونوت" الآثار التي ستنتج عن ذلك بقوله إن المستثمر الأجنبي، عندما يأخذ أمواله ويهرب، سيرتفع الطلب على العملة الصعبة و سيرتفع سعرها، وهذا الأمر سيتسبب بخفض سعر الشيكل، وسيؤدي إلى تضخم متزايد "إذا أراد المستثمرون، لأسباب أمنية مثلاً، الانتقال إلى الغرب، فسيصفون احتياطنا من العملة الصعبة، و سيرتفع سعر العملة الصعبة ارتفاعاً شديداً. هناك إذاً ما يدعونا إلى التخوف."³²

وقد شهدت أسعار العملات الصعبة تقلبات مهمة خلال الأشهر الماضية، ومال سعر الدولار إلى الارتفاع، بينما ارتفع حجم الاتجار بالدولار بين المصارف، وبلغ في بعض الفترات مليار دولار أو أكثر يومياً.³³ وقدرت الأوساط المصرفية الإسرائيلية أن سعر الدولار سيتراوح في المدى القريب بين 4.19 شيكلات و 4.23 شيكلات، وعللت ذلك بقولها "إن أسباب ارتفاع سعر الدولار ازدادت، ومنها انهيار الوضع الأمني، وهبوط أسعار الأسهم في البلد وفي الخارج، [بالإضافة إلى] تقلص دفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد، واستمرار تقلص الفجوة في نسب الفوائد بين إسرائيل والولايات المتحدة."³⁴

المناطق الصناعية

"الحدودية"

كان للانتفاضة أيضاً تأثير مباشر في المناطق الصناعية "الحدودية"، القائمة على استثمارات إسرائيلية وأيد عاملة فلسطينية، والتي أنشئت في الأراضي المحتلة بعد سنة 1967، ثم وسعت وزيدت بعد اتفاق أوسلو. وهي تسمى، بصورة غير دقيقة، بـ "الحدودية" لأن معظمها يقع على الحدود بين إسرائيل ومناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن قسماً منها يقع في عمق المناطق الفلسطينية. ومن هذه المناطق: "عطروت" شمالي القدس؛ "برقان" في منطقة نابلس؛ "إيريز" و"كرني" على حدود قطاع غزة؛ "نفيه دكاليم" داخل القطاع.

أدت الانتفاضة إلى عرقلة العمل في هذه المناطق، إلى حد الشلل في بعض الأحيان. ونجم عن ذلك إفلاس بعض المصانع وإقفالها، ونقل بعض المصانع إلى داخل إسرائيل أو إلى الخارج، ووقف خطط التوسيع أو إلغائها.

وكان رئيس اتحاد الصناعيين في القدس، موتي تبربرغ، حذر منذ أواخر كانون الثاني/يناير الماضي، من أن المئتي مصنع القائمة في منطقة "عطروت"، والتي توظف 4000 عامل، على وشك الانهيار الاقتصادي، مضيفاً أن المصانع القائمة فيها خسرت منذ بداية "الحوادث الأمنية" مبلغاً إجمالياً يعادل 300 مليون شيكل، نظراً إلى أن مبيعاتها انخفضت بنسبة 50%.³⁵ وذكر تبربرغ أ، 50% من المستخدمين في المصانع توقفوا عن المجيء إلى أماكن العمل جراء تدهور الوضع الأمني في المنطقة. كما أن السلطة الفلسطينية تصنّف منطقة "عطروت" الصناعية بأنها "مستوطنة"، ولذا فقد فرضت مقاطعة على شراء السلع منها، شأن مناطق صناعية أخرى تتركز فيها مصانع عائدة بملكيته لإسرائيليين.³⁶ إلى جانب ذلك، ذكر تبربرغ أنه تم منذ بداية الانتفاضة تأجيل تنفيذ استثمارات في المنطقة الصناعية بقيمة 120 مليون شيكل كانت مخصصة لإنشاء مصانع جديدة وتوسيع المصانع القائمة.³⁷

أما المناطق الصناعية الأخرى فإنها تعاني أوضاعاً مشابهة. إذ ذكر تقرير نشر في صحيفة "هآرتس" عن أوضاعها الراهنة في ظل الانتفاضة: "لقد أدخلت الانتفاضة إلى هذه المناطق الصناعية بعداً جديداً من عدم الاستقرار يدفع كل من يستطيع مغادرتها إلى أن (ينفذ بجلده). إن عدداً من رجال الأعمال الذين طلب منهم في بداية الانتفاضة التمهّل وعدم اتخاذ قرار بالإخلاء، بدأ يعلن الآن أن المهلة انتهت، وعندما بلغ أن المؤسسة الأمنية تفترض في خطة عملها أن الوضع الحالي سيستمر، صعوداً وهبوطاً، حتى نهاية السنة على الأقل، بدأت المشاريع تتسلل إلى الخارج.³⁸

بالإضافة إلى الخسائر المادية، التي كان من مظاهرها أيضاً تدني إيجارات المساحات المخصصة لإقامة المصانع في هذه المناطق إلى الحضيض، وعدول مستثمرين عن خطط لإقامة مشاريع فيها، يتبين أن المفهوم الذي قامت هذه المناطق عليه تززع هو أيضاً. وفي هذا الصدد يقول التقرير نفسه: "دلالة ذلك أن المستثمرين الذين أتوا المناطق الصناعية القائمة على خط الحدود مع السلطة الفلسطينية، وهم يحسبون أن أمامهم فرصة لأعمال مربحة، يعترفون بفشل المفهوم ويبحثون عن بدائل. وعلى الرغم من أن المفهوم لم ينهر تماماً، فإنه أصيب بضربة قاصمة.³⁹"

المصادر

- 1 "معاريف"، 2000/11/27.
- 2 "هآرتس"، 2001/2/26.
- 3 "معاريف"، 2000/11/28.
- 4 المصدر نفسه، 2000/11/27.
- 5 "هآرتس"، 2001/2/26.
- 6 "معاريف"، 2001/2/27.
- 7 المصدر نفسه.
- 8 "هآرتس"، الملحق الاقتصادي، 2001/3/5.

- ⁹ أبراهام طال، "اقتصاد في فترة ارتباك"، "هآرتس"، 2001/3/5. المصدر نفسه.¹⁰
- ¹¹ "يديعوت أحرونوت"، الملحق الاقتصادي، 2001/3/25.
- ¹² "هآرتس"، الملحق الاقتصادي، 2001/4/1.
- ¹³ المصدر نفسه، 2001/3/29.
- ¹⁴ المصدر نفسه، ملحق العقارات، 2001/2/4.
- ¹⁵ المصدر نفسه.
- ¹⁶ "يديعوت أحرونوت"، الملحق الاقتصادي، 2001/3/1.
- ¹⁷ دانييل بن سيمون، "هار حوما بنصف الثمن"، "هآرتس"، 2001/3/2.
- ¹⁸ Leora Eren Frucht, "Wish They Were Here,"
<http://www2.jpost.com/Editions/2001/04/01/Features/Features.23918.html>
- ¹⁹ بحسب المدير العام لوزارة السياحة الإسرائيلية، تسببت الانتفاضة خلال تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2000 بإحجام 380.000 سائح عن القدوم إلى إسرائيل. أنظر: "هآرتس"، الملحق الاقتصادي، 2001/3/7.
- ²⁰ "هآرتس"، الملحق الاقتصادي، 2001/4/5.
- ²¹ المصدر نفسه، 2001/5/10.
- ²² المصدر نفسه، 2001/3/30.
- ²³ المصدر نفسه.
- ²⁴ المصدر نفسه، 2001/3/7.
- ²⁵ "يديعوت أحرونوت"، الملحق الاقتصادي، 2001/4/5.
- ²⁶ المصدر نفسه.
- ²⁷ المصدر نفسه، 2001/2/1.
- ²⁸ "معاريف"، ملحق عسكيم، 2000/11/28.
- ²⁹ عاص أطرش، "الاقتصاد الإسرائيلي بين الانتفاضة وأزمة الصناعة التكنولوجية"، "قضايا إسرائيلية"، العدد 2، ربيع 2001، ص 78.
- ³⁰ "معاريف"، ملحق عسكيم، 2000/12/1.
- ³¹ المصدر نفسه.
- ³² غدعون عيست، "الأجنبي لن يفهم ذلك"، "يديعوت أحرونوت"، الملحق الاقتصادي، 2001/2/1.
- ³³ أنظر: "يديعوت أحرونوت"، الملحق الاقتصادي، 2001/3/29، و2001/4/3.
- ³⁴ المصدر نفسه، 2001/4/3.
- ³⁵ "هآرتس"، الملحق الاقتصادي، 2001/2/1.
- ³⁶ المصدر نفسه.
- ³⁷ المصدر نفسه.
- ³⁸ أورا كورن، "الوضع الأمني: المناطق الصناعية على خط الحدود تهجر الواحدة تلو الأخرى"، "هآرتس"، الملحق الاقتصادي، 2001/3/2.

³⁹ المصدر نفسه.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>